

نظرة عامة

حصار مطبق تزامن مع حالة من الانقسام الداخلي، وقد أدى الحصار الاقتصادي بالفعل إلى وقف عمليات الإنتاج على نطاق واسع وإلى فقدان فرص العمل، وألحق أضراراً بالغة بالاقتصاد المحلي وبالموارد الإنتاجية والبنية التحتية وأثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على العديد من المرافق الصناعية والزراعية والتجارية والسكنية بسبب البنية التحتية المنهكة والندرة الحادة في المدخلات والكهرباء والوقود.

وتعتبر هذه التحديات مسؤولة عن العديد من الهزات والصدمات التي تعرض لها الاقتصاد الفلسطيني، حيث يستبعد قيام أية عملية تنمية للاقتصاد الفلسطيني في ظل استمرار سياسة الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاته المستمرة للموارد الاقتصادية الفلسطينية.

وقد أشارت التقديرات الفلسطينية الرسمية إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين (بالأسعار الجارية) بنسبة وصلت إلى 5.7 في المائة خلال عام 2016 مقارنة مع عام 2015، وارتفاعه بنسبة 4.1 في المائة بالأسعار الثابتة (مقارنة بأسعار عام 2004)، نتج عن ذلك ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.8 في المائة خلال عام 2016 مقارنة مع عام 2015.

وتركز الارتفاع خلال عام 2016 في الأنشطة الاقتصادية الرئيسية ذات المساهمة الأعلى نسبياً في الناتج المحلي الإجمالي ومنها نشاط الإنشاءات. ويعتمد هذا النمو على عوامل غير ذاتية، وأنه غير منتج لفرص العمل، إذ أنه لم يعتمد على زيادة الاستثمار للقطاع الخاص أو زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد، الأمر الذي تتحمل مسؤوليته الممارسات الإسرائيلية التي أعاققت الحركة من خلال وجود أكثر من ألف حاجز ثابت ومتنقل في مختلف الأراضي الفلسطينية المحتلة.

شهد العام 2016 العديد من المؤشرات السلبية للاقتصاد الفلسطيني من حيث معدلات البطالة والفقر وتفاقم أزمة الكهرباء وإعمار قطاع غزة والكساد الاقتصادي، حيث تشكل الاقتصاد الفلسطيني ونما في ظل بيئة تشتمل على العديد من المخاطر والتحديات، فكان التحدي الأول هو هيمنة الاحتلال الإسرائيلي على التجارة الخارجية الفلسطينية، إذ عمد الاحتلال الإسرائيلي على تكريس تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، من خلال تقييده حرية الحركة والنفاذ للأفراد والبضائع وسيطرته على معظم التجارة الخارجية الفلسطينية (الصادرات والواردات)، حيث أن أكثر من 85 في المائة من الصادرات الفلسطينية تذهب إلى الكيان الإسرائيلي، ونحو 70 في المائة من الواردات الفلسطينية من أو عبر هذا الكيان المحتل للأراضي الفلسطينية.

أما التحدي الثاني يكمن في استغلال الاحتلال الإسرائيلي للأرض والموارد، إذ أن ما يقارب 60 في المائة من مساحة الضفة الغربية تحت السيطرة الكاملة للاحتلال الإسرائيلي (المنطقة ج)، إضافة إلى إقامة منطقتين عازلتين في قطاع غزة، منطقة عازلة برية على امتداد الحدود الشمالية الشرقية لقطاع غزة، ومنطقة عازلة بحرية على امتداد بحر قطاع غزة إذ لا يسمح بالصيد إلا في حدود 3-6 ميل بحري في حين يسمح اتفاق أوسلو للصيادين الفلسطينيين بالصيد في مسافة 20 ميل بحري.

ويشكل التوزيع المجحف للموارد المائية التحدي الثالث، حيث يستحوذ الكيان الإسرائيلي على 85 في المائة من المياه، بينما لا تتجاوز كمية المياه التي تستخدمها فلسطين 15 في المائة. ولعل التحدي الأخطر هو التحدي الرابع ويتمثل في عزل قطاع غزة عن الضفة الغربية من خلال

التطورات الاقتصادية والقطاعية والاجتماعية

التطورات الاقتصادية الكلية

الناتج المحلي الإجمالي

يعاني الإقتصاد الفلسطيني من تباطؤ في معدلات النمو، ويعيش حالة تراجع بدأت منذ منتصف العام 2012، حيث يعود ذلك للقيود التي تفرضها إسرائيل على الضفة الغربية وتراجع حجم المساعدات للسلطة الفلسطينية ما شكل ضغطاً على مستويات النمو الاقتصادي، إضافة إلى عدم سير عملية اعمار غزة بالشكل اللازم، بسبب الحصار وتأخر أموال المانحين، انعكس على عدم خلق فرص عمل كافية وتحريك الإقتصاد في قطاع غزة كما كان متوقعاً.

ولقد شهد الناتج المحلي الإجمالي مقوماً بالأسعار الجارية ارتفاعاً خلال العام 2016 بلغت نسبته 5.7 في المائة وذلك من نحو 12.67 مليار دولار عام 2015 إلى نحو 13.40 مليار دولار عام 2016، وذلك مقارنة بعام 2013 والذي شهد نمواً بلغت نسبته 16.5 في المائة. وقد أدى هذا الارتفاع إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي من نحو 2863.9 دولار عام 2015 إلى نحو 2943.5 دولار عام 2016، محققاً نسبة نمو قدرها 2.8 في المائة مقارنة بنمو معدله 14 في المائة عام 2011.

يشار إلى أن هذا النمو الطفيف الذي تحقق لا يدل على تنمية حقيقية لأن هذا النمو قائم على الاستهلاك ومحصور في الفئات الميسورة ولم يشمل الفئات الفقيرة، وبالتالي في ظل الانكماش سيبقى هناك ارتفاع في نسب البطالة والفقر وهما السمتين الأساسيتين للواقع الاقتصادي الفلسطيني.

بناءً على ما سبق، فقد ارتفعت قيمة الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية من نحو 14.39 مليار دولار عام 2015 إلى نحو 14.98 مليار دولار عام 2016، بنسبة قدرها 4.1 في المائة مقارنة بمعدل نمو بنسبة 17.3 في المائة عام 2011، وقد أدى هذا الارتفاع إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي من نحو 3250.9 دولار عام 2015

إلى نحو 3290.4 دولار عام 2016، محققاً نسبة نمو قدرها 1.2 في المائة مقارنة بمعدلته 14 في المائة عام 2011.

على جانب آخر، ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي عام 2016 مقوماً بالأسعار الثابتة لتبلغ نحو 8.03 مليار دولار مقابل 7.72 مليار دولار في عام 2015 مسجلاً بذلك نسبة ارتفاع بلغت 4.0 في المائة، حيث ارتفعت قيمة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي عام 2016 بنسبة 1.2 في المائة ليصل إلى 1765.9 دولار مقارنة بحوالي 1744.5 دولار في عام 2015.

إن الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية كان يمكن أن يكون بسهولة ضعف ما هو عليه حالياً، لولا الاحتلال الإسرائيلي والتبعية المفروضة على الإقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، والعجز في الميزان التجاري والذي يستنزف الموارد الفلسطينية لمصلحة إسرائيل، بما في ذلك المساعدات الدولية، وتحويلات الفلسطينيين في الخارج، الأمر الذي قوض دعائم الإقتصاد الفلسطيني وقطاعاته الاقتصادية وخاصة القطاعين الزراعي والصناعي وأضعف مساهمتهما في الإقتصاد الفلسطيني.

الاستثمار

يعد الاستثمار من الأدوات الهامة لبناء الإقتصاد الفلسطيني لأنه بدون بناء مشاريع استثمارية منتجة وقادرة على استيعاب الأيدي العاملة لا يمكن بناء إقتصاد فلسطيني مستقل، ولا يمكن للسلطة الفلسطينية أن تبقي مشروع توظيف لأنه لا يمكن توفير الرواتب والمستلزمات بالاعتماد على المساعدات المقدمة للسلطة، وخلق الحوافز الاستثمارية هي التي من شأنها خلق الحوافز للبناء الاقتصادي وتشغيل الأيدي العاملة وعليه لا بد من العمل لإنهاء الاحتلال وتحرير الأرض والإنسان الفلسطيني للاستمرار في خلق البيئة والمناخ المناسب للاستثمار في فلسطين.

شهدت قيمة الاستثمار الإجمالي ارتفاعاً بشكل طفيف عام 2016، إذ بلغت قيمته نحو 3.01 مليار دولار مقابل 2.99 مليار دولار عام

الاحتلال الإسرائيلي التي قلصت من قدراته الإنتاجية.

التطورات القطاعية: (الزراعة والصيد البحري والمياه والبيئة - الصناعة- البناء والتشييد- الخدمات والفروع)

الزراعة والصيد البحري والمياه والبيئة

تعتبر الزراعة في فلسطين إلى جانب كونها نشاطاً اقتصادياً، مصدراً مساهماً رئيساً في حماية الأراضي من المصادرة والاستيطان وتحقيق الأمن الغذائي للمواطن الفلسطيني. وتشير التقارير إلى أن القطاع الزراعي لا يعمل سوى بنحو 25 في المائة من قدرته، وهذا يؤكد ان القطاع الزراعي يمكن أن ينمو بأكثر من 4 أضعاف في المستقبل، ما يسهم في زيادة الدخل القومي بنحو مليار دولار سنوياً، وتشغيل أيدي عاملة تتراوح بين 200-300 ألف عامل وعاملة، لو تم استغلال القطاع الزراعي.

يُغطي قطاع الزراعة مساحة كلية تبلغ نحو 1.854 مليون دونماً أو ما نسبته 31.0 في المائة من المساحة الكلية للضفة الغربية وقطاع غزة، وبنسبة 91.0 في المائة منها في الضفة الغربية و9 في المائة في قطاع غزة، ويقع 62.9 في المائة من الأراضي الزراعية في منطقة (ج) الخاضعة تحت السيطرة الإدارية والأمنية الإسرائيلية و18.8 في المائة في منطقة (ب) والتي تسيطر عليها إسرائيل أمنياً والسلطة الفلسطينية ادارياً، و18.3 في منطقة (أ) والتي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية إدارياً وأمنياً.

ولقد انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني عام 2016 بنسبة 14.3 في المائة حيث بلغت 3 في المائة مقارنة بنسبة 3.3 في المائة عام 2015، بعد أن وصلت في عام 1994 إلى 13.4 في المائة وفي عام 1999 انخفضت لتصل إلى 10.7 في المائة، لتستقر هذه النسبة في الحدود المتدنية، حيث قدرت هذه النسبة بحوالي 4.7 في المائة عام 2012. كما انخفضت القيمة المضافة إلى 395.1 مليون دولار عام 2016 بعد أن بلغت 436.0 مليون دولار في عام 2015، جدير

بأن الأمر الذي صاحبه انخفاض نسبته من إجمالي الناتج المحلي من نحو 23.6 في المائة عام 2015 إلى نحو 22.5 في المائة عام 2016. في المقابل، شهد معدل نمو الاستثمار الخاص ارتفاعاً حيث بلغت قيمته 2.84 مليار دولار مقارنة مع 2.68 مليار دولار عام 2015. ويعتبر الحصول على التمويل أكبر العوائق خاصة للمؤسسات الصغيرة التي لا تتمكن من توفير الضمانات الكافية للحصول على قروض مصرفية.

الاستهلاك

شهد عام 2016 ارتفاعاً في قيمة الاستهلاك الإجمالي لتبلغ قيمته 15.88 مليار دولار مقارنة بنحو 15.23 مليار دولار في عام 2015، وهو ما يمثل زيادة نسبتها 4.3 في المائة، وذلك مقابل نموه بنحو 14.5 في المائة في عام 2010، وبنسبة بلغت 118.5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. فقد بلغ إجمالي الاستهلاك العام 3.53 مليار دولار عام 2016 مقارنة مع 3.43 مليار دولار في عام 2015، كما بلغ الاستهلاك الخاص 12.35 مليار دولار عام 2016 مقارنة مع 11.80 مليار دولار عام 2015، وتدل هذه الأرقام على أن الناتج المحلي الإجمالي لا يزال يعبر عن قصور في مواجهة الاستهلاك الكلي للمجتمع الفلسطيني، واستمراراً للأزمة المالية التي تواجهها دولة فلسطين.

وقد ارتفع معدل نمو الاستهلاك العام بنسبة 2.9 في المائة بعد أن شهد نمواً بلغ 16.1 في المائة عام 2010، كما أدى استمرار القيود الإسرائيلية المفروضة على الإقتصاد الفلسطيني وسياسات الحصار ونقاط التفتيش إلى ازدياد مستويات الإحساس بعدم الأمان، الأمر الذي أدى إلى زيادة بمعدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الخاص بنسبة 4.6 في المائة ولا يزال متدنياً بعد أن وصل إلى نسبة نمو مقدارها 14.1 في المائة عام 2010، الأمر الذي يدل بوضوح على ما تسببت فيه ممارسات الاحتلال الإسرائيلي من تدمير للقطاع الخاص الفلسطيني، والتعويل على القطاع العام والإنفاق العام، ليبقى الإقتصاد الفلسطيني هو إقتصاد استهلاكي جراء سياسات

المناخي المميز، وتوافر العمالة الزراعية المدربة بأجور مناسبة، الأمر الذي يتطلب إعداد استراتيجيات زراعية تعالج نتائج وأثار التدمير والتشوهات الناجمة عن الاحتلال وتمكين الإنسان الفلسطيني من السيطرة على الموارد، وإنصاف القطاع الزراعي والاهتمام به.

تعتبر محاصيل الزيتون والحمضيات والخضار وأشجار الفاكهة واللوزيات أهم المحاصيل الزراعية في فلسطين وتمتلك ميزة تنافسية عالية للتصدير لأن إنتاجها يكون مرتفعاً مقابل تكلفة نسبية قليلة. يشار إلى أن عدد معاصر الزيتون في فلسطين وصل إلى 295 معصرة بلغت كمية الزيتون المزودة للمعاصر لهذا الموسم بهدف عصره لاستخراج الزيت 84,147.6 طن.

في قطاع الصيد البحري الذي يمثل مصدر رزق للآلاف من أفراد القوى العاملة في قطاع غزة، تستمر قوات الاحتلال في تعطيل مراكب صيد السمك الفلسطينية بالرغم من أن العاملين على هذه المراكب لا يشكلون خطراً على القوات البحرية الإسرائيلية، وذلك لإرغامها على الإبحار في عمق 3 أميال بحرية فقط، الأمر الذي يؤدي إلى نقص الإنتاج والدخل والنتائج لهذا القطاع، والذي أدى إلى انضمام أكثر من 70 في المائة ممن يعملون في هذا القطاع إلى شريحة العاطلين عن العمل والمعتمدين على تلقي المساعدات الإنسانية وفقدانهم 85 في المائة من دخلهم.

كما تشكل المياه الجوفية المصدر الرئيسي للتزود بالمياه في فلسطين، إذ يتوفر فيها أربعة أحواض مائية جوفية رئيسية مشتركة إلى حد ما، الحوض الشمالي الشرقي، والحوض الشرقي، والحوض الغربي في الضفة الغربية، والحوض الساحلي في قطاع غزة. ويقدر معدل استخراج المياه الجوفية في الضفة الغربية للاستخدام الفلسطيني بحوالي 104 مليون متر مكعب سنوياً حسب بيانات العام 2014، فيما يتجاوز هذا المعدل 199 مليون متر مكعب سنوياً في قطاع غزة في نفس الفترة، إلا أن 97 في المائة من مياه غزة غير صالحة للاستخدام الأدمي، فيما تقوم سلطة المياه بشراء ما معدله 65 مليون متر مكعب سنوياً من شركة المياه الاسرائيلية (ميكوروت)

بالذكر أن القطاع الزراعي لا يزال يعاني من تدني الإنتاجية ومستوى أجور العاملين فيه، حيث لا يزيد معدل الأجر الذي يتقاضاه المزارع عن 66 في المائة من معدل الأجر اليومي للعاملين في قطاعات الصناعة والبناء والقطاعات الأخرى.

ويعاني القطاع الزراعي الفلسطيني من عدد كبير من المشاكل والمعوقات نذكر منها:

- مصادرة سلطات الاحتلال الاسرائيلي للأراضي، وخاصة الأرض الزراعية لصالح الاستيطان، حيث عملت على اقتلاع الأشجار المثمرة، وبناء المستوطنات، والطرق الموصلة إليها.
- هجرة الأيدي العاملة من القطاع الزراعي لتدني أجورها.
- ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي، من أسمدة، مبيدات، وبلاستيك، ومياه وغيرها.
- حرمان المزارعين من حقوقهم المائية، خاصة المياه التي يسرقها الاحتلال، حيث تشكل الآبار الجوفية المصدر الرئيسي للمياه في قطاع غزة، فيما تتشكل مصادرها بالضفة الغربية ما بين المياه الجوفية والينابيع، ويصادر الاحتلال نحو 82 في المائة من المياه الجوفية الفلسطينية في الضفة الغربية.
- التحكم في تسويق المنتجات الزراعية وربطها بحاجة سوق الاحتلال للمنتجات.
- تحويل مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية إلى أراض سكنية تقام عليها مشاريع إسكان مع تزايد عدد السكان في فلسطين.
- في المقابل، يتميز القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية بإمكانية التوسع الأفقي والرأسي، والموقع الجغرافي الاستراتيجي، وارتباط المزارع بالأرض، وحبه للعمل فيها، والتنوع

الصناعة

واجه القطاع الصناعي في فلسطين خلال سنوات الاحتلال ظروفاً صعبة، بل تدهوراً مستمراً بسبب الكثير من المشكلات والمعوقات التي حالت دون تطويره ونموه وبالتالي أدت إلى زيادة ارتباطه بعجلة الإقتصاد الإسرائيلي وتعميق تبعيته له، وعملت سلطات الاحتلال من أجل تحقيق هذا الهدف على إصدار مختلف الأوامر العسكرية والتشريعات التي تصب في هذا الهدف، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل أنها لجأت إلى فرض مزيداً من التدابير والإجراءات لحصار الصناعة الفلسطينية حتى بعد إعادة انتشار قواتها طبقاً لاتفاق أوسلو، وذلك من خلال إحكام السيطرة على المعابر والمنافذ التي تربط الأراضي الفلسطينية بالعالم الخارجي. وبالتالي لم يسهم بأي دور فعال في عملية التنمية والآن تنصب عليه الآمال العريضة للقيام بدوره القيادي لعملية التنمية الاقتصادية الشاملة ومعالجة الاختلالات والصعوبات التي يعاني منها الإقتصاد الفلسطيني وخصوصاً البطالة والفقر.

فقد ارتفعت مساهمة القطاع الصناعي (الاستخراجي والتحويلي) في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى حوالي 13.8 في المائة في عام 2016 مقارنة بنسبة 13.5 في المائة عام 2015، وبقيمة مضافة بلغت 1.85 مليار دولار مقارنة مع 1.71 مليار دولار عام 2015، ويأتي في المرتبة الثانية بعد قطاع الخدمات في فلسطين من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

وتفتقر الأراضي الفلسطينية للمواد الخام اللازمة للصناعة لذلك تلجأ معظم فروع الصناعة إلى الاعتماد على السوق الإسرائيلية والأجنبية في استيراد المواد الخام حيث تقدر نسبة المواد الخام المستوردة من دولة الاحتلال بأكثر من 85 في المائة، وبالتالي فإن كثيراً ما تواجه المنشآت الصناعية من مشاكل في الحصول على المواد الخام وارتفاع أسعارها والتأخير المستمر في استلامها بسبب الفحص الأمني على المعابر وبسبب الإغلاقات المستمرة. كما يواجه القطاع الصناعي انخفاض في نسبة الكفاءة الإنتاجية من جانب وارتفاع تكلفة الإنتاج من جانب آخر وذلك

بهدف سد العجز وتوفير كميات اضافية من المياه للاستخدامات المختلفة للتجمعات الفلسطينية.

وقد بلغت حصة الفلسطينيين من مياه الأحواض المائية ما نسبته 15 في المائة فقط، في حين باقي الحصة وهو 85 في المائة يذهب للإسرائيليين بما في ذلك المستوطنين في الضفة الغربية، وفي قطاع غزة بلغت حصة الفلسطينيين من مياه الحوض الساحلي 18 في المائة فقط، بينما بلغت حصة الإسرائيليين 82 في المائة، كما تستغل دولة الاحتلال ما نسبته 90 في المائة من كمية المياه النقية المتجددة المتوفرة في الأراضي الفلسطينية مقابل 10 في المائة فقط للفلسطينيين.

ويتعمد الاحتلال الإسرائيلي الاضرار بالبيئة الفلسطينية بشكل مباشر عبر المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، حيث تقوم هذه المستعمرات بضخ ملايين الأمتار المكعبة من المياه العادمة في الأودية والأراضي الزراعية الفلسطينية، حيث بلغت كمية المياه العادمة التي تضخها المستعمرات الإسرائيلية حوالي 40 مليون متر مكعب سنوياً، في حين أن كمية ما ينتجه المواطنون الفلسطينيون من المياه العادمة في الضفة الغربية بلغت حوالي 34 مليون متر مكعب، وعلى الرغم أن 90 في المائة من مساكن المستعمرات متصلة بشبكات صرف صحي، إلا أن نسبة ما يعالج منها لا تتجاوز 10 في المائة من كمية المياه العادمة المنتجة، فيما يتم التخلص من باقي كمية المياه العادمة في الأودية الفلسطينية، كما تقوم سلطات الاحتلال بمنع إقامة محطات تنقية للتجمعات الفلسطينية، بالإضافة إلى تخصيص أراضي فلسطينية في غور الأردن كمكبات للنفايات يتم فيها التخلص من مياه الصرف الصحي للمستعمرات الإسرائيلية ومكبات للنفايات الصلبة الناتجة عن المناطق الصناعية في المستعمرات الإسرائيلية، الأمر الذي يؤدي إلى دمار بيئي هائل يتمثل في إتلاف المحاصيل الزراعية وتلوث المياه الجوفية وإحداث أضرار بالثروة الحيوانية والتنوع الحيوي، أضف الى ذلك قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتجريف وحرق أكثر من 15,300 شجرة للمزارعين الفلسطينيين وذلك خلال العام 2016.

البناء والتشييد

يعتبر قطاع الانشاءات والإسكان من أهم القطاعات الرائدة ويؤدي هذا القطاع دوراً اجتماعياً وتنموياً بالغ الأهمية في توفير البنى التحتية والمرافق التنموية العامة وتوفير مستلزمات الاسكان، وتساهم السياسات الاقتصادية الناجحة والفاعلة في هذا المجال الى رفع مستوى المعيشة والرفاه الاقتصادي لمختلف شرائح المجتمع من خلال رفع مستوى عدالة التوزيع.

فقد مر قطاع الاسكان والإنشاءات في الأراضي الفلسطينية بالكثير من الظروف المعقدة، ويمكن القول بأن هذا القطاع من أكثر القطاعات تأثراً بالسياسات الإسرائيلية كون أن الصراع الفلسطيني الاسرائيلي هو صراع على الارض، مما قاد لسياسات أمنية واقتصادية مقيدة للعمران والتوسع فيه كتنقييد رخص البناء ومصادرة الاراضي وتقييد عمل المؤسسات كجمعيات الاسكان.

تشير المعطيات الإحصائية بأن قطاع الإسكان مازال يعتبر أحد أهم موارد التنمية في فلسطين، حيث بلغت نسبة الاستثمار في الإسكان إلى الناتج المحلي عام 2016 حوالي 7.4 في المائة مقابل 7.3 في المائة 2015 بزيادة بنسبة 1.4 في المائة. وقد بلغت القيمة المضافة لهذا القطاع حوالي 948.0 مليون دولار في العام 2016 مقارنة بـ 933.9 مليون دولار عام 2015.

ويرجع الارتفاع الملحوظ لقطاع الإنشاءات في فلسطين وخاصة في قطاع غزة، بسبب سياسة التدمير التي مارسها الاحتلال الإسرائيلي جراء الحروب على القطاع. وقد تعهد مؤتمر إعادة الاعمار في قطاع غزة الذي انعقد في القاهرة بتاريخ 12 أكتوبر 2014، بتقديم منح مالية بقيمة 5.4 مليار دولار أمريكي. وحتى نهاية عام 2016 بلغت الأموال المقدمة كتعهدات حوالي 1.796 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل نحو 33.3 في المائة من مجموع تعهدات مؤتمر القاهرة.

بسبب أن معظم الآلات والمعدات المستخدمة في المصانع إما قديمة أو متخلفة تكنولوجياً، مما يترتب على ذلك تعطلها في كثير من الأحيان، الأمر الذي يزيد من تكلفة الصيانة بالإضافة إلى ما تواجهه المنشآت الصناعية من معوقات في استيراد الآلات والمعدات الحديثة بسبب القيود الإسرائيلية من فرض رسوم جمركية عليها وصعوبات في التخليب والفحص الأمني مما ترتب عليه إجماع الكثير من أصحاب المصانع على تجديد الآلات والمعدات لمصانعهم الذي يعني انخفاض الكفاءة الإنتاجية وزيادة تكلفة المنتج وضعف القدرة التنافسية لها.

إن نجاح قطاع التصنيع في عملية التنمية يتوقف على الاستراتيجية الملائمة التي يجب تبنيها، ومن هنا ينبغي على استراتيجية التصنيع أن تحدد أهم القضايا المتعلقة بالتصنيع مثل أهداف التصنيع الأنية والبعيدة المدى، وتحديد المشاكل التي يواجهها القطاع الصناعي وكيفية مواجهتها وتحديد الأولويات التي تحدد الحلقة المركزية في التطور الصناعي ونوع الصناعات القيادية وبالتالي البدء في تنفيذها، كما ينبغي على الاستراتيجية أن تحدد أنماط التكنولوجيا الملائمة.

ويعتبر قطاع الحجر والرخام القطاع الأول والأعلى من حيث عائد تصديره، فالحجر الفلسطيني يُصدر إلى أكثر من 80 دولة حول العالم، وأخذ المرتبة 13 من حيث جودة الحجر عالمياً، فيما يعتبر الأول من حيث التصدير، وتصل نسبة المبيعات في القطاع الإنشائي المحلي إلى 30 في المائة على الأقل، كما بلغت القيمة المضافة 48.3 مليون دولار عام 2016 مقارنة مع 59.3 مليون دولار عام 2015.

يشار إلى أن المستوطنات الإسرائيلية تسيطر على حوالي 85 في المائة من صناعة الحجر والرخام والتي تعتبر أهم الصناعات الفلسطينية، وذلك من خلال 11 مصنع للاحتلال الإسرائيلي متواجد على أراضي الضفة الغربية، متسببة في خسارة الإقتصاد الفلسطيني لما قيمته 574 مليون دولار سنوياً.

المسماة "ج"، حيث تمنع سلطات الاحتلال الإسرائيلي أية أعمال تنقيب أو ترميم أو تهيئة لتلك المواقع لتكون مراكز سياحية جاذبة للزوار الوافدين والمحليين، أما بقية المعالم والمواقع التاريخية الواقعة تحت السيادة الفلسطينية، فهي أيضاً لم تسلم من احتكار واستئثار الشركات والمكاتب السياحية الإسرائيلية بمجموعات الزوار الوافدين، والتحكم بمسارات زيارتهم لتلك المواقع كما يحددها الإدلاء السياحيين التابعين للشركات الاسرائيلية، خاصة زوار كنيسة المهدي في بيت لحم وجبل قرنطل في أريحا، مما يحرم الإقتصاد الفلسطيني أكثر من 75 في المائة من عوائد تقديم الخدمات السياحية اللازمة لهؤلاء الزوار.

وقد بلغ عدد فنادق الضفة الغربية 125 فندقاً عاملاً نهاية العام 2016، يتوفر فيها ما متوسطه 6,878 غرفة، وتضم ما متوسطه 15,145 سريراً، كما بلغ متوسط عدد العاملين في الفنادق 2,903 عامل، وعدد النزلاء خلال العام 2016 ما مجموعه 448,247 نزلياً، 10.7 في المائة منهم من الفلسطينيين و28.4 في المائة من دول الاتحاد الأوروبي، وبالمقارنة مع العام 2015 يتبين أن هناك انخفاضاً في عدد النزلاء بنسبة 7.5 في المائة.

وبلغ عدد ليالي المبيت في فنادق الضفة الغربية 1,310,824 ليلة خلال عام 2016، حيث شكلت ليالي المبيت للنزلاء القادمين من الاتحاد الأوروبي 31.6 في المائة من إجمالي عدد ليالي المبيت، وليالي المبيت للنزلاء القادمين من دول أوروبا الأخرى بنسبة 8.5 في المائة، أما ليالي المبيت للنزلاء الفلسطينيين فقد بلغت 12.8 في المائة، بينما بلغت نسبة ليالي المبيت للنزلاء القادمين من الولايات المتحدة وكندا 10.1 في المائة، وبمقارنة عدد ليالي المبيت مع عام 2015، يتبين أن هناك انخفاضاً بنسبة 7.7 في المائة.

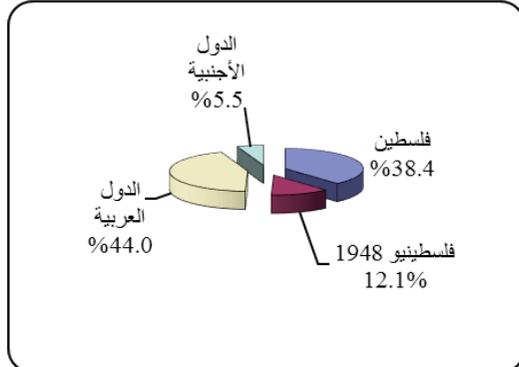
يشار إلى أن 8,206 وحدة سكنية من أصل 11,000 وحدة هدمت بشكل كامل، تم إعادة إعمارها، أو جاري العمل في البناء، أو التمويل موجود لها، أو هناك اتفاقيات جاري التوقيع بشأنها. لازال هناك فجوة نسبتها 25 في المائة قابلة للزيادة حال عدم توقيع الاتفاقيات لأسباب اقتصادية أو سياسية تمر بها الدول المانحة. كذلك 100,832 وحدة سكنية من أصل 160,000 وحدة هدم جزئي بليغ وطفيف، تم تأهيلها، ولازال هناك فجوة نسبتها 37 في المائة، وحوالي 18,000 أسرة استلمت مساعدة من برامج بدل الايجار لفئة النازحين داخلياً، كما استلمت 300 أسرة منازل مؤقتة "كرافانات" لحين الانتهاء من إعادة بناء منازلهم. وقد نتج عن التأخير في ايفاء الدول المانحة لتعهدات مؤتمر القاهرة، أن شهد عامي 2015 و2016، تأخيراً كبيراً في تنفيذ العديد من المشاريع المخططة للإعمار وهذا أدى إلى تأجيل تنفيذها، والذي بدوره شكل إعاقة لعملية التنمية بشكل عام، حيث كان من المفترض أن تكون آلية ادخال المواد اللازمة للإعمار مؤقتة ومسهلة، ولكن أصبحت عائقاً واضحاً تجاه التنمية الحقيقية في قطاع غزة، بسبب الحصار الإسرائيلي الذي يقوض جهود الحكومة الفلسطينية وخطط التنمية على المستوى الوطني.

الخدمات والفروع الأخرى

حافظ قطاع الخدمات على النسبة الأعلى من إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني مقارنة مع القطاعات الأخرى، وأيضاً وصلت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في الارتفاع إذ بلغت نسبته حوالي 75.8 في المائة عام 2016. ويشكل قطاع السياحة الجزء الأهم في قطاع الخدمات، حيث يهدف الاحتلال الإسرائيلي إلى طمس المعالم الحضارية والثقافية التاريخية الفلسطينية، وتدمير الآثار والكنوز الوطنية التي تشكل عماداً ومعلماً لأقدم الحضارات في العالم على أرض فلسطين، حيث يقع ما نسبته 53 في المائة من المواقع الأثرية في فلسطين في المنطقة

12.37 مليون بمعدل نمو حوالي 2.7 في المائة، يتوزعون حسب مكان الإقامة بواقع 4.88 مليون نسمة في دولة فلسطين أي ما نسبته 38.4 في المائة من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم منهم 2.97 مليون نسمة في الضفة الغربية بنسبة 60.8 في المائة بمعدل نمو 2.5 في المائة مقارنة بعام 2015، و 1.91 مليون نسمة في قطاع غزة بنسبة 39.2 في المائة بمعدل نمو 3.3 في المائة مقارنة بعام 2015، و حوالي 1.53 مليون فلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 أي بنسبة 12.1 في المائة، وبلغ عدد الفلسطينيين في الدول العربية 5.59 مليون فلسطيني أي بنسبة 44.0 في المائة، في حين بلغ عدد الفلسطينيين في الدول الأجنبية حوالي 696 ألفاً أي ما نسبته 5.5 في المائة من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم.

الشكل (2): التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين المقدر في العالم حسب دولة الإقامة نهاية العام 2016



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وتشير التقديرات لعام 2016، إلى أن 41.9 في المائة من السكان الفلسطينيين في دولة فلسطين هم لاجئون حيث يقدر عددهم بنحو 2.05 مليون لاجئ نهاية عام 2016، في حين بلغ عددهم في الضفة الغربية حوالي 773 ألف لاجئ بنسبة 26.0 في المائة من مجمل سكان الضفة الغربية، وفي قطاع غزة حوالي 1.28 مليون لاجئ بنسبة 66.7 في المائة من مجمل سكان القطاع.

ويمتاز المجتمع الفلسطيني في دولة فلسطين بأنه مجتمع فتي، حيث قدرت نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة نهاية عام 2016 بـ 39.1 في المائة، مع وجود اختلاف واضح بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد بلغت النسبة 36.8 في

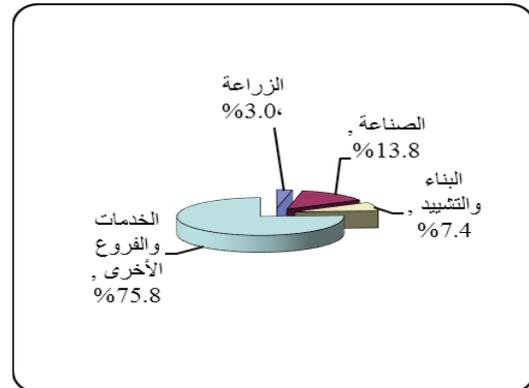
جدول (1) المؤشرات الرئيسية للنشاط الفندقي (2015-2016)

المؤشر	2015	2016
عدد النزلاء	484,394	448,247
عدد لياالي المبيت	1,420,264	1,310,824
نسبة إشغال الغرف	22.5	20.6
متوسط إشغال الغرف	1,530.5	1,414.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وقد ساعد نمو قطاع الخدمات في عدم انهيار القطاعات الأخرى والتي عمد الاحتلال الإسرائيلي على تدميرها وخاصة القطاع الزراعي، كما يشير نمو هذا القطاع (قطاع الخدمات) إلى أن الإقتصاد الفلسطيني بصفة عامة يعاني تشوهاً هيكلياً، حيث كان لا بد أن يشكل كل من القطاعين الزراعي والصناعي نسبة أعلى في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من قطاع الخدمات.

شكل (1): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (2016)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

التطورات الاجتماعية: (عدد السكان - القوى العاملة - الفقر ومستويات الأمن الغذائي)

عدد السكان

يقدر عدد الفلسطينيين في العالم بنهاية عام 2016 حوالي 12.70 مليون فلسطيني مقارنة بنحو

القوى العاملة

يمتاز المجتمع الفلسطيني في دولة فلسطين بأنه مجتمع فتي، حيث قدرت نسبة الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة عام 2016 بـ 60 في المائة. فيما يتعلق بسوق العمل الفلسطيني، حافظ معدل المشاركة في القوى العاملة على نسبته خلال عام 2016 مقارنة بعام 2015، إذ بلغت 45.8 في المائة بين الأفراد بعمر 15 سنة فأكثر، لكن بالمقابل ارتفع عدد المشاركين في القوى العاملة في عام 2015 إلى حوالي 1.341 مليون شخص عام 2016، مقارنة بحوالي 1.299 مليون عام 2015، أي بزيادة قدرها 3.2 في المائة مقارنة بزيادة بنسبة 3.5 في المائة عن العام الذي سبقه، منهم 844.6 ألف شخص في الضفة الغربية 496.4 ألف شخص في قطاع غزة.

وقد بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة في الضفة الغربية 45.6 في المائة مقابل 46.1 في المائة في قطاع غزة، ولا تزال الفجوة بين الذكور والإناث كبيرة في المشاركة في القوى العاملة، حيث بلغت 71.6 في المائة للذكور مقابل 19.3 في المائة للإناث في فلسطين، وتعود هذه الفجوة الكبيرة إلى قيود الاحتلال المتمثلة بالحصار وإقامة الحواجز بين المدن الفلسطينية التي تحول دون زيادة الطاقة الاستيعابية لسوق العمل الفلسطيني.

وفيما يتعلق بنسبة البطالة، فقد ارتفعت لتصل حوالي 26.9 في المائة عام 2016 مقارنة بـ 25.9 في المائة عام 2015، ويرجع ذلك لعدم قدرة الإقتصاد الفلسطيني على استيعاب الأعداد المتزايدة من الأشخاص الذين يدخلون سوق العمل. ولا يزال التفاوت كبيراً في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث ارتفع المعدل ليصل إلى 41.7 في المائة في عام 2016 مقابل 41.0 في المائة عام 2015 في قطاع غزة، ومن 17.3 في المائة عام 2015 إلى 18.2 عام 2016 في الضفة الغربية، وعلى مستوى الجنس فقد بلغ معدل البطالة 22.2 في المائة للذكور مقابل 44.7 في المائة للإناث، وهو الأمر الذي تحدده الممارسات التي تقوم بها

المائة في الضفة الغربية مقابل 42.7 في المائة في قطاع غزة. كما قدرت نسبة الأفراد الذين تبلغ أعمارهم 65 سنة فأكثر في دولة فلسطين بـ 2.9 في المائة، مع وجود اختلاف بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت النسبة 3.1 في المائة في الضفة الغربية و2.3 في المائة في قطاع غزة.

وقد بلغ عدد الذكور المقدر في نهاية عام 2016 في دولة فلسطين حوالي 2.482 مليون ذكر مقابل 2.402 مليون أنثى، بنسبة جنس مقدارها 103.3 لكل 100 أنثى. وبلغ عدد الذكور في الضفة الغربية نحو 1.510 مليون ذكر مقابل 1.462 مليون أنثى، بنسبة جنس مقدارها 103.3 لكل 100 أنثى، في حين بلغ عدد الذكور في قطاع غزة 972 ألف ذكر مقابل 940 ألف أنثى، بنسبة جنس مقدارها 103.4 لكل 100 أنثى.

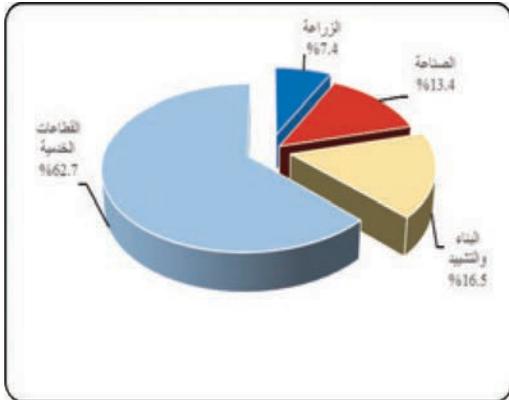
وتشير الإسقاطات السكانية إلى أن معدل المواليد الخام في دولة فلسطين قد انخفض من 40.9 مولوداً لكل 1000 من السكان في عام 2000 إلى 30.9 مولوداً لكل 1000 من السكان عام 2016. أما على مستوى المنطقة فيلاحظ أن هناك تبايناً في معدل المواليد الخام لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث قدر معدل المواليد الخام عام 2016 في الضفة الغربية بنحو 28.5 مولوداً لكل 1000 من السكان في حين قدر في قطاع غزة لنفس العام بـ 35.8 مولود.

وانخفض معدل الوفيات الخام المقدر في دولة فلسطين من 4.5 حالة وفاة لكل 1000 من السكان في عام 2000 إلى 3.5 حالة وفاة لكل 1000 من السكان عام 2016، أما على مستوى المنطقة فيلاحظ أن هناك فرقاً بسيطاً في معدل الوفيات الخام لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ معدل الوفيات الخام 3.7 حالة وفاة لكل 1000 من السكان في الضفة الغربية مقابل 3.3 حالة وفاة لكل 1000 من السكان في قطاع غزة.

ويعتبر قطاع الخدمات الأكثر استيعاباً للعاملين في السوق المحلي، حيث بلغت نسبة العاملين فيه من بين العاملين في الضفة الغربية 33.2 في المائة مقابل 53.8 في المائة في قطاع غزة، وهناك 21.6 في المائة من العاملين يعملون في القطاع العام، بواقع 36.4 في المائة في قطاع غزة، و15.4 في المائة في الضفة الغربية، وهي النسبة التي تبرز ارتفاع الوزن النسبي للأنشطة الخدمية وللقطاع الحكومي في قطاع غزة على حساب أنشطة القطاع الخاص، التي تأثرت بممارسات وسياسات الحصار والتقييد المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

وانخفضت نسبة العمالة في القطاع الزراعي الفلسطيني نتيجة لتدني الأجور إضافة إلى المصادرات المستمرة للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وذلك مع ارتفاع طفيف لنسبة العمالة في قطاعي الصناعة والبناء والتشييد. وقد بلغت نسبة مساهمة العمالة في قطاع الخدمات والفروع الأخرى والذي يعتبر الأكثر استيعاباً للعاملين في السوق المحلي حوالي 62.7 في المائة في عام 2016 مقارنة بنسبة 62.8 عام 2015، أما عن المساهمة في باقي القطاعات الاقتصادية، وقد توزعت نسبة العاملين في قطاعات الزراعة والصناعة والبناء بواقع 7.4، 13.4، 16.5 في المائة على التوالي في عام 2016، مقارنة بتوزيعهما بمعدلات 8.7، 13.0، 15.5 في المائة على التوالي خلال عام 2015.

الشكل (3): توزيع العمالة الفلسطينية على القطاعات الاقتصادية عام 2016



المصدر: الملحق (1/13).

سلطات الاحتلال الإسرائيلي في مختلف أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال تقسيم أجزاء الوطن الواحد، ومدى تأثير قطاع غزة بالحصار والحرب المدمرة الثلاث والتي شنها الاحتلال الإسرائيلي في السنوات الخمس الماضية، والتي من خلالها يعيش أوضاعاً اقتصادية مأساوية.

كذلك، فقد شهد العام 2016 ارتفاعاً في نسبة أعداد العاملين في الإقتصاد الإسرائيلي، حيث ارتفع عددهم من 112.3 ألف عامل عام 2015 ليصل إلى 116.8 ألف عامل عام 2016، وهو ما يمثل زيادة بنحو 11.9 في المائة مقارنة مع 11.8 المائة في العام الذي يسبقه من إجمالي عدد العاملين الفلسطينيين، وقد جاء ذلك بالتوازي مع زيادة عدد العمالة الفلسطينية في الإقتصاد المحلي من 846.2 ألف عامل عام 2015 إلى 861.2 ألف عامل عام 2016، ويشكلون ما نسبته 88.1 في المائة من إجمالي عدد العاملين الفلسطينيين، حيث وصل عدد العاملين الفلسطينيين عام 2016 إلى حوالي 978 ألف عامل، مقارنة بحوالي 958 ألف عامل في عام 2015، وتُعزى هذه الزيادة الضعيفة في عدد العاملين إلى تراجع معدل النمو في الأراضي الفلسطينية وخصوصاً في قطاع غزة.

يذكر أنه بسبب صغر حجم سوق العمل الفلسطينية وفي ظل الإجراءات الإسرائيلية في محاربتها فإن سوق العمل الإسرائيلية تعتبر جاذبة للعمالة الفلسطينية خاصة وأن قيمة الأجور في هذه السوق مرتفعة بشكل كبير مقارنة بقيمة الأجور في السوق الفلسطينية، لكنها تعاني من أعمال التمييز العنصري والإرهاب بحقهم من قبل جيش الاحتلال والمشغل الإسرائيلي على حد سواء، حيث يتضح ذلك عند مقارنة بزملائهم في العمل من غير الفلسطينيين. وبالرغم من المردود المالي الجيد للعاملين في السوق الإسرائيلي وتأثيره في الإقتصاد الفلسطيني، إلا أن التأثيرات الاقتصادية السلبية للعاملين داخل الكيان الإسرائيلي كثيرة منها: تبعية الإقتصاد الفلسطيني للإقتصاد الإسرائيلي، فرض الحصار والحواجز على المنتج الوطني، هجرة الأراضي الفلسطينية وخاصة الزراعية.

الفقر ومستويات الأمن الغذائي

من الفلسطينيين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية. ويفتقر حوالي 27 في المائة من الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة (حوالي 1.7 مليون مواطن) للأمن الغذائي، فيما يعيش نحو 26 في المائة من الأسر تحت مستوى الفقر.

ويتألف الأمن الغذائي من درجات منها الإنتاج أو الاستيراد وإمكانية الوصول له (الشراء) وهل هو متوفر في الدولة وما هي نوعيته، حيث يسيطر الاحتلال الإسرائيلي على غالبية موارد الزراعة في فلسطين كالأرض والمياه، منها نحو 62 في المائة من مساحة الضفة الغربية وهي المناطق المسماة "ج"، إضافة إلى مصادر المياه الجوفية. فقد قدرت تقارير دولية الوفر الذي قد ينتج عن تمكين الفلسطينيين من الوصول إلى الأراضي المسماة "ج"، واستغلال مواردها، بنحو 3.3 مليار دولار سنوياً، كما أن حصول الفلسطينيين على حقوقهم المائية من شأنه مضاعفة المساحة المروية ست مرات، ما يوفر حوالي 200 ألف فرصة عمل، تغني الشعب الفلسطيني عن العمل في إسرائيل.

ويتزامن استمرار ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي في فلسطين مع الانخفاض المستمر في تمويل برامج الأمم المتحدة مثل الغذاء، والزراعة، والمال مقابل العمل، وأيضاً الأزمة المالية التي تمر فيها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، والتي تهدد في حال استمرارها تخفيض الخدمات المقدمة للاجئين، أو إلغاء لبعض البرامج التي تقدمها الوكالة في مناطق عملياتها في قطاع غزة والضفة الغربية والشتات، لذا فإن التخفيض في هذه البرامج الإنسانية الحيوية له تأثيراً كبيراً وخاصة مع استمرار الاحتياجات اليومية لأبناء الشعب الفلسطيني.

تتميز ظاهرة الفقر في فلسطين بخصوصية شديدة تتبع من تعرض القضية الفلسطينية، والشعب الفلسطيني لأحداث ومآسي طوال قرن من الزمن، لاسيما الاقتلاع والتشريد والحروب والاحتلال والحرمان من الحقوق الوطنية، وقد أدى ذلك إلى إفقار دائم لفئات واسعة من الشعب الفلسطيني. فالفقر في جوهره ناتج عن تفاعل مجموعة من العوامل البنيوية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولا تزال نسبة الفقر في فلسطين تتزايد خاصة في السنوات الأخيرة، في ظل انخفاض معونات الجهات المانحة والقيود التي تفرضها إسرائيل على الإقتصاد الفلسطيني، حيث أشارت الإحصائيات الفلسطينية في عام 2016 إلى وجود حوالي 320 ألف أسرة فلسطينية تعيش تحت خط الفقر في ظروف صعبة وبائسة، تتنوع فيها أشكال المعاناة، إضافة لحوالي 350 ألف عاطل عن العمل معظمهم من الخريجين الشباب، لا توجد أمامهم فرصة عمل، ما يفضي لمشاكل اقتصادية واجتماعية، ويزيد من تعقيدات الأوضاع الصعبة أصلاً.

فقد عانى أكثر من 35.5 في المائة من الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة من الفقر عام 2016، وتبلغ تلك النسبة حوالي 60 في المائة في قطاع غزة يعيشون تحت خط الفقر، في حين وصلت نسبة الفلسطينيين الذين هم تحت خط الفقر في الضفة الغربية إلى حوالي 19 في المائة. يذكر أن قطاع غزة حلّ في المرتبة الثالثة عربياً من حيث أعلى معدلات الفقر بعد السودان واليمن، ويتبين أن نحو 13 في المائة من الأفراد في فلسطين يعانون من الفقر المدقع بواقع 7.8 في المائة في الضفة الغربية و21.1 في المائة في قطاع غزة.

ولا يزال سكان فلسطين يعيشون على الخط الأدنى للأمن الغذائي إذ أن حوالي 42 في المائة

إطار (1)

المحافظة على الموارد البيئية الفلسطينية

أكدت لجنة مشتركة لتقصي الحقائق في الضفة الغربية، أن دولة الاحتلال الإسرائيلي تصنع وتتاجر بشكل غير مشروع بالمبيدات السامة في المستوطنات التابعة لها، كما تقوم بتسريب مياه الصرف الصحي الصناعي والمنزلي الخام من المستوطنات إلى أراضي الرعي والبساتين مباشرة، ما يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي ويعد انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان.

وكشف تقرير مشترك، أعدته البعثة المشتركة لتقصي الحقائق برئاسة الجمعية العربية لحماية الطبيعة (APN)، وشبكة العمل على المبيدات في آسيا والمحيط الهادئ (PANAP)، عن وجود مبيدات شديدة الخطورة والتي تحظرها السلطة الفلسطينية، مثل الإندوسلفان، ودوكاتالون الباراكوات، ولكن تتم المتاجرة بها بشكل غير مشروع إلى داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقد أشار التقرير أن 50 في المائة من المبيدات الموجودة في فلسطين غير مشروعة، وأنه قد تمت مصادرة خمسة أطنان من المبيدات المحظورة منذ عام 1995، وفي حين أن فلسطين ليس بإمكانها التخلص من هذه المبيدات بأمان، ترفض "إسرائيل" إعادتها. وتؤدي المبيدات التي تتسرب من العمليات الزراعية والنفايات الناتجة عن تصنيع المواد الكيميائية الزراعية داخل المستوطنات غير الشرعية إلى تسميم مزارع الفلسطينيين ومواشيمهم ومصادر المياه. وقد تم توثيق إلقاء النفايات الخطرة في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك في المناطق المجاورة للمدارس مباشرة. إذ أن المجتمعات القريبة من المستوطنات الصناعية الإسرائيلية في الضفة الغربية تلوث التربة والمياه الصالحة للشرب، وانتشار البعوض الناقل للأمراض، وزيادة الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي والعيون، بما في ذلك الإصابات بين الأطفال.

وحدد التقرير دولة الاحتلال وشركات الكيماويات الزراعية الإسرائيلية باعتبارها المسؤولة عن الفشل في منع التجارة غير المشروعة، وعدم توفير فرص الحصول على إصلاح عادل ومنصف ووسيلة انصاف فعالة. وترتكب هذه الانتهاكات في سياق الاحتلال الإسرائيلي وتوسيع المستوطنات غير الشرعية، فالسيطرة الإسرائيلية تمنع السلطة الفلسطينية من الإنفاذ الكامل للسياسات للحد من استيراد، وتجارة، وصناعة، واستخدام حوالي 200 من المكونات النشطة المسجلة في الضفة الغربية المحتلة، وتمنع كذلك الاستجابة لآثار الأزمة.

وقد أوصى التقرير، الأمم المتحدة والمنظمات الدولية بدعوة إسرائيل "للقيام فوراً بالسماح للسلطة الفلسطينية بممارسة قوانينها الخاصة على المبيدات في المناطق الحدودية وفي المنطقة (ج)، بما في ذلك التخلص بشكل ملائم من المبيدات المصادرة. كما طالب بإلزام إسرائيل بالإفصاح علناً عن عدد المستوطنات الصناعية غير المشروعة ومصانع الكيماويات الزراعية في الضفة الغربية المحتلة، ونوع وتركيز الملوثات الكيماوية التي تم إطلاقها والموجودة في الهواء والمياه والتربة المحيطة، وتفكيك جميع المستوطنات الصناعية، بما في ذلك مستوطنات جيشوري وباركان، تحت إشراف فريق من الخبراء الدوليين والفلسطينيين، من أجل منع وقوع المزيد من الضرر على صحة الناس والبيئة.

كذلك دعا التقرير المنظمات الدولية لتسهيل تشكيل فريق دولي وفلسطيني مشترك من المختصين في مجال الصحة للقيام بدراسات وبائية واسعة لتحليل المرض، فضلاً عن التحليل الفوري للمواد الكيماوية السامة داخل الضفة الغربية. وطالب أيضاً الدول المختلفة بـ "تجنب التورط بالمشاركة في الانتهاكات لمعايير حقوق الإنسان المعترف بها دولياً والقانون الإنساني الدولي". وان على الدول "التي تقع فيها مقرات الشركات التي تشارك في إنتاج وبيع وترويج المبيدات مع الجهات التي مقرها الكيان الإسرائيلي أو الشركات الإسرائيلية بما في ذلك سويسرا وألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة أن تطلب منها وقف أنشطتها على الفور.

وحدث أيضاً الشركات على "تجنب التورط بالمشاركة في الانتهاكات لمعايير حقوق الإنسان المعترف بها دولياً والقانون الإنساني الدولي". فيما دعا لإلزام الشركات المتواطئة في تصنيع المبيدات في المستوطنات الإسرائيلية أو في تزويد المستوطنات بهذه المنتجات (بما في ذلك عن طريق التصدير الأولي لإسرائيل) لأن توقف أنشطتها فوراً، وأن توقف العلاقات التجارية التي تشير إلى تورطها، والانسحاب من جميع التعاملات مع المستوطنات الإسرائيلية.

التجارة الخارجية

لذا فقد استمر العجز في صافي الميزان التجاري الفلسطيني والذي بلغت قيمته 5.17 مليار دولار في عام 2016 على الرغم من انخفاضه بنسبة 0.04 مقارنة بعام 2015 الذي سجل عجزاً مقداره 5.2 مليار دولار، وذلك بفعل سياسات الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته المشددة لتقييد الإقتصاد الفلسطيني، وبالرغم من الزيادة المضطربة في الصادرات والواردات، إلا أن قيمة العجز في الميزان التجاري الفلسطيني تفاقمت بشكل ملحوظ خلال الفترة (2004-2016)، نتيجة زيادة قيمة الواردات من السلع والخدمات بنسبة أكبر من الزيادة في الصادرات في معظم السنوات.

فقد ارتفع إجمالي الصادرات الفلسطينية من السلع والخدمات والأسعار الجارية بنسبة 3.8 في المائة عام 2016 ليصل إلى حوالي 2.43 مليار دولار مقارنة مع 2.34 مليار دولار في عام 2015، كل ذلك مع استمرار حظر التصدير من قطاع غزة (باستثناء بعض شحنات الزهور والتوت الأرضي التي تسمح سلطات الاحتلال الإسرائيلي بخروجها بكميات منخفضة وعلى فترات متباعدة)، إضافة إلى عرقلة الحركة في الضفة الغربية بتطبيق نظام البوابات عبر جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية المحتلة، الأمر الذي أدى إلى رفع كلفة النقل على التاجر الفلسطيني.

كما ارتفعت الواردات من السلع والخدمات لتبلغ نحو 7.60 مليار دولار عام 2016 مقارنة مع 7.54 مليار دولار في عام 2015 بزيادة ما نسبته 0.8 في المائة، كما وصلت نسبة العجز في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 38.6 في المائة عام 2016 مقارنة مع 40.0 في المائة عام 2015، خاصة في ظل استمرار الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، إضافة لضعف القدرة على الرصد الموثق للعديد من عمليات الاستيراد التي قد تكون تمت في القطاع خارج الإقتصاد المنظم.

تمر التجارة الخارجية الفلسطينية بظروف صعبة جداً وتواجه مشاكل عديدة بداية بمشاكل المعابر والهيمنة الإسرائيلية إلى سياسة الإغلاق والأطواق الأمنية التي تفرض على المناطق الفلسطينية وتنتهي بشروط مطابقة الواردات الفلسطينية للمواصفات الإسرائيلية وعراقيل أخرى توضع أمام الواردات والصادرات الفلسطينية. ولا يزال سوق الاحتلال الإسرائيلي المستوعب الأساسي للتجارة الفلسطينية حوالي 85 في المائة من الصادرات الفلسطينية إلى دولة الاحتلال، وحوالي 70 في المائة من الواردات الفلسطينية من دولة الاحتلال، فيما يمثل العجز التجاري الفلسطيني مع الكيان الإسرائيلي 54 في المائة من إجمالي العجز التجاري مع العالم الخارجي. وتحرم هذه التبعية الكبيرة الإقتصاد الفلسطيني من مصادر الواردات وأسواق التصدير الأكثر قدرة على المنافسة، وتزيد من احتمال تعرضه لهزات دورات الأعمال التجارية بفعل السياسات العدوانية الإسرائيلية.

ولقد أصبح تزايد اعتماد الإقتصاد الفلسطيني على الإقتصاد الإسرائيلي أداة ضغط في أيدي سلطات الاحتلال، ولم تعمل الاتفاقيات التعاقدية مع إسرائيل وعلى رأسها اتفاقية باريس الاقتصادية التي أصبحت مرجعاً للاتفاق مع الدول الأخرى وبالتحديد الدول العربية المجاورة والدول الإسلامية على الحد من فعالية هذه الأداة أو تحييدها في ظل مناخ السلام، حيث حدد المسموح بقوائم السلع كما قيدت القوائم بالكميات حيث يشترط موافقة على تعديلها، وبدلاً من أن يساهم هذا الاتفاق كما كان مأمولاً على إصلاح الاختلالات في هيكل التجارة الخارجية وأن يؤدي إلى استعادة الإقتصاد الفلسطيني لأسواقه التقليدية في الدول العربية وزيادة حجم التبادل التجاري بين فلسطين والدول العربية المجاورة، أدى إلى تعميق تلك الاختلالات وتعميق التبعية للإقتصاد الإسرائيلي بدليل تراجع الصادرات الفلسطينية إلى الدول العربية خلال الفترات التالية.

707 مليون دولار أمريكي، مقارنة مع 1.087 مليار دولار في 2014. يشار إلى أن المنح والمساعدات المالية للحكومة الفلسطينية تراجعت بنسبة 40 في المائة، منذ عام 2011، يُعزى ذلك إلى طلب فلسطين الانضمام لعضوية الأمم المتحدة، وما تبعه من انضمام فلسطين لعدد من المنظمات والمعاهدات الدولية، على رأسها محكمة الجنايات الدولية.

إن أرقام موازنة السلطة الفلسطينية للعام 2016، لا تختلف كثيراً عن أرقام العام الماضي 2015، وتعكس الأزمة التي تعاني منها السلطة منذ بدايات تأسيسها عام 1994.

وقد واصلت دولة فلسطين جهودها من أجل تقليص العجز في الميزانية وتحقيق الاستدامة المالية وخفض الاعتماد على الدعم المقدم من الجهات المانحة، واستمر تنفيذ هذه الجهود في بيئة غير مواتية تتسم بتراجع دعم الجهات المانحة وانخفاض الإنفاق في مجال التنمية، كما ظل القطاع الخاص عاجزاً عن تخفيف الإجهاد المالي الواقع على دولة فلسطين بالتوسع في الاستثمار والإنتاج، ومن ثم توسيع القاعدة الضريبية وتوليه فرص العمل لتقليص الضغط على دولة فلسطين.

وقد بلغت الإيرادات العامة في عام 2016 بـ 3.32 مليار دولار مقارنة بـ 2.84 مليار دولار في عام 2015، بزيادة بنسبة 17.0 في المائة، وشهدت الإيرادات العامة زيادة منذ العام 2009، حيث قفزت من 1.59 مليار في العام 2009، إلى 1.88 مليار لعام 2010 و 2.05 مليار لعام 2011 و 2.24 مليار للعام 2012، و 2.32 مليار دولار في عام 2013، و 2.79 في عام 2014. ويُعزى التحسن المضطرب في الإيرادات العامة إلى التحسن الكبير في أساليب التحصيل ومحاربة تهريب البضائع من إسرائيل إلى الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة صافي الإيرادات العامة مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي من 20.7 في المائة عام 2010 إلى 24.7 في المائة عام 2016.

كما بلغت النفقات العامة في عام 2016 حوالي 3.83 مليار دولار شكلت النفقات الجارية 87.3

يشار إلى أن الصادرات الإسرائيلية للاقتصاد الفلسطيني ليست جميعها منتجات إسرائيلية، وإنما هي منتجات المستوطنات الإسرائيلية، وقد أقرت دولة فلسطين عام 2010 قانوناً لمقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية بحيث يعاقب كل من يتعامل مع هذه المنتجات بالحبس والغرامة، كما قامت العديد من البلدان الأوروبية وغيرها مثل بريطانيا، سويسرا، الدنمارك، هولندا، بالإضافة إلى جنوب أفريقيا وغيرها من الدول، بمقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية.

الموازنة العامة

أظهرت الموازنة العامة لدولة فلسطين خلال عام 2016 عجزاً إجمالياً قبل التمويل قدره 1.38 مليار دولار كمحصلة لإجمالي نفقات قدرها 4.25 مليار دولار شاملة نفقات تقديرية بمقدار 350 مليون دولار وصافي إيرادات قدرها 2.87 مليون دولار مقارنة مع إجمالي إيرادات بلغت 2.75 مليار دولار في 2015، أي بنسبة عجز تبلغ 32.5 في المائة من إجمالي النفقات العامة، وذلك ناشئ عن عدم كبح أو ترشيد حجم النفقات المتزايدة والتي يقابلها نمو غير كافٍ للإيرادات العامة فيما يسمى التمويل بالعجز.

وهناك تقديرات أن الدول المانحة قدمت خلال عام 2016 مساعدات بنحو 995 مليون دولار كمساهمة في سد عجز الموازنة العامة بمعنى أن تظل فجوة تمويلية قدرها 387 مليون دولار بدون تغطية بافتراض التزام الدول المانحة بما هو مخطط أو مقدر لهذه الموازنة.

وتبقى الخيارات المتاحة أمام السلطة الفلسطينية لتغطية الفجوة المشار إليها خيارات قاسية، فهي إما أن تلجأ إلى تقليص النفقات أو إلى زيادة الإيرادات العامة من خلال فرض رسوم أو ضرائب جديدة، أو الاضطرار للاقتراض مجدداً في ظل وجود ديون عامة ومتأخرات متراكمة.

يذكر أن إجمالي المنح والمساعدات المالية الخارجية التي حصلت عليها الحكومة الفلسطينية (منح لدعم الموازنة) خلال العام 2015، بلغت

في المائة للنفقات الأخرى و14 في المائة للنفقات التشغيلية، و2 في المائة للنفقات التحويلية، و27 في المائة للإقراض الرأسمالية، فيما تراجع صافي الإقراض (المبالغ التي تقطعها إسرائيل من عائدات المقاصة لتسديد أثمان الخدمات وخصوصاً الكهرباء) بنسبة 12 في المائة.

إن التحسن المطرد في الإيرادات والذي قابله نمواً أقل في الإنفاق أدى إلى ارتفاع نسبة تغطية الإيرادات للنفقات من 69 في المائة عام 2013 إلى 84 في المائة عام 2016.

وتبعاً للتحسن الملحوظ في الإيرادات، فإن العجز الجاري انخفض في عام 2016 بنسبة 38 في المائة مقارنة مع العام 2015، وبالإجمال، فقد انخفض العجز الجاري بين عامي 2012 و2016 إلى النصف تقريباً، من حوالي 1.44 مليار دولار عام 2012 إلى حوالي 743.6 مليون دولار عام 2016.

وانخفض العجز الكلي (مع إضافة الإنفاق الرأسمالي)، في عام 2016 بنسبة 25 في المائة مقارنة مع عام 2015، وبالإجمال، فقد تراجع العجز الكلي من حوالي 1.67 مليار دولار، بنسبة 15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012، إلى حوالي 1.08 مليار دولار أو 8.34 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016.

تمكنت وزارة المالية من الوفاء بجملة من الالتزامات خلال العام 2016، أبرزها: المحافظة على مستوى التعيينات الوظيفية، وتحويل 5.13 مليون دولار شهرياً لصالح هيئة التقاعد، وخفض متأخرات القطاع الخاص بمقدار 370 مليون دولار، وإصدار ادونات الدفع بمقدار 155.65 مليون دولار خصصت لسداد مطالبات القطاع الخاص، والاستمرار في سياسة عدم مزاحمة القطاع الخاص في الاقتراض من البنوك، وخفض الدين المحلي من 1.45 مليار دولار في نهاية عام 2015 إلى 1.39 مليار دولار نهاية العام 2016 مع الاستمرار في سياسة تجنب الاقتراض.

في المائة مقارنة مع 86.7 في المائة عام 2015، والنفقات التطويرية نسبة 5.2 في المائة، (منها 1.93 مليار دولار مخصصة للرواتب بزيادة نسبتها 9.5 عن العام 2015)، وقد شكلت نسبة النفقات التطويرية حوالي 57.7 في المائة من الموازنة العامة وهي نسبة عالية جداً، في حين خصص لبند النفقات الجارية الأخرى 1.42 مليار دولار.

وقد انخفضت نسبة الدين العام الحكومي الفلسطيني بما يشمل المتأخرات المتركمة بنسبة 2.1 في المائة إذ بلغت حوالي نحو 2.48 مليار دولار عام 2016 مقارنة مع 2.54 مليار دولار في عام 2015، وتبلغ نسبة الدين العام الحكومي للناتج المحلي الإجمالي بلغت 18.5 في المائة مقابل 20.0 في المائة عام 2015.

ويمكن ملاحظة ما يلي على موازنة عام 2016:

- حقق صافي الإيرادات في عام 2016 نمواً بنسبة 24 في المائة مقارنة مع عام 2015، وشمل النمو على الإيرادات المحلية والمقاصة، بنسبة 41 في المائة و12 في المائة على التوالي، وهي نسبة تفوق بكثير المعدل السنوي في الزيادة منذ العام 2012، ويعود ذلك إلى استعادة مبلغ 153.8 مليون دولار من الجانب الإسرائيلي بدل التأمين الصحي للعاملين الفلسطينيين داخل أراضي الـ 48، ودفعة بقيمة 128.2 مليون دولار بدل رسوم المعابر، ورسوم إدارة الأموال الفلسطينية، وضريبة القيمة المضافة، فيما جاءت الزيادة الكبيرة في الإيرادات المحلية نتيجة الحصول على نحو 143.1 مليون دولار من رسوم تجديد الرخصة لشركة الاتصالات الفلسطينية.

- أما في جانب النفقات، فقد اقتصر الزيادة بين عامي 2015 و2016 على 5 في المائة فقط، وهي تقل كثيراً عن الزيادة في الإيرادات، ما يفسر نجاح الحكومة الفلسطينية في تقليص العجز الجاري في الموازنة.

- وجاءت الزيادة في بنود الإنفاق وصافي الإقراض بنسبة 5 في المائة للرواتب و7

إطار (2)

الاقتصاد الفلسطيني بدون الاحتلال الإسرائيلي

أشارت منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "اونكتاد" في تقرير نشر لها حول كلفة الاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني في سبتمبر 2016 أن الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية كان يمكن أن يكون بسهولة ضعف ما هو عليه حالياً، ولو انخفضت أيضاً معدلات البطالة والفقر بشكل كبير، لولا الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاته المستمرة.

وذكر التقرير إنه لا يمكن وضع تقييم نقدي للمحن الناجمة عن الموت وتدمير الحياة والمجتمع المحلي والثقافة والمأوى والوطن للفلسطينيين، إذ يستخدم الاحتلال الإسرائيلي عدة قنوات لحرمان الشعب الفلسطيني من حقه الإنساني في التنمية وتقويض دعائم الاقتصاد الفلسطيني، من بينها: الاستيلاء على الأراضي والمياه وغيرها من الموارد الطبيعية الفلسطينية، وتضييق الحيز المتاح لاختيار وتنفيذ السياسات العامة، وفرض القيود على حركة الأشخاص والسلع، وتدمير الأصول والقاعدة الإنتاجية، وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية، وتفتيت الأسواق المحلية، وعزل الاقتصاد الفلسطيني عن الأسواق الدولية وتبعيته القسرية للاقتصاد الإسرائيلي.

وبين التقرير أن استمرار عملية تقويض دعائم القطاعين الزراعي والصناعي، وإضعاف مساهمتهما في الاقتصاد الفلسطيني، أدى إلى تشويه بنية هذا الاقتصاد، حيث انخفضت في الفترة من عام 1975 إلى عام 2014، نسبة مساهمة قطاع السلع القابلة للتداول التجاري (السلع الزراعية والصناعية) في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار النصف، من 37 في المائة إلى 18 في المائة، بينما تراجع نسبة مساهمته في العمالة من 47 في المائة إلى 23 في المائة.

وأوضح التقرير أن المنتجين الفلسطينيين محرومون من إمكانية الوصول إلى المنطقة المسماة "ج" التي تبلغ مساحتها ما يزيد على 60 في المائة من مساحة أراضي الضفة الغربية، ومن الوصول لأكثر من 66 في المائة من مساحة أراضي الرعي، فيما تشير تقديرات إلى أن احتلال المنطقة "ج" كلف الاقتصاد الفلسطيني ما يعادل 35 في المائة من ناتجه المحلي الإجمالي 4.4 مليار دولار في عام 2015. وفي غزة، يُحرم المنتجون الفلسطينيون من إمكانية الوصول إلى نصف مساحة الأراضي الزراعية، وإلى 85 في المائة من موارد صيد الأسماك، بينما تُقدر تكاليف الأضرار المباشرة التي سببتها ثلاث عمليات عسكرية إسرائيلية في الفترة بين عامي 2008 و2014 بمبلغ يساوي على الأقل ثلاثة أضعاف حجم الناتج المحلي الإجمالي السنوي لغزة.

ويحمل التقرير الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية عن "إحداث أزمات دائمة من البطالة والفقر وانعدام الأمن الغذائي، للفلسطينيين، ففي عام 2015، بلغت نسبة العاطلين عن العمل 25 في المائة من مجموع سكان الأرض الفلسطينية المحتلة، بينما بلغت نسبة من يعانون من انعدام الأمن الغذائي 66 في المائة، في حين وصل معدل البطالة في غزة إلى 38 في المائة؛ وبلغت نسبة السكان الذين يحتاجون إلى مساعدة إنسانية 73 في المائة. ولفت التقرير إلى أن معدل البطالة يرتفع إلى 35 في المائة حال عدم توفر فرص عمل للفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي، ما يعني أن العمل في دولة الاحتلال والمستوطنات ليس خياراً، إنما إجباري أمام الفلسطينيين.

وفي مجال التجارة، قال التقرير إن التبعية المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، والعجز الهائل في الميزان التجاري، يستنزف الموارد الفلسطينية لمصلحة إسرائيل، بما في ذلك المساعدات الدولية، وتحويلات الفلسطينيين في الخارج، ومداخيل العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات. كما أن التجارة تمثل 77 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، ويكاد هذا الانفتاح ينحصر في إسرائيل، التي تستأثر بنحو 55 في المائة من التجارة الخارجية الفلسطينية.

على الصعيد المالي، قدر "اونكتاد" التسرب الضريبي يبلغ حوالي 305 ملايين دولار سنوياً، تشكل 3.2 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني و17 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة، ما يكلف الاقتصاد الفلسطيني 10 آلاف وظيفة سنوياً، ولا يشمل هذا التسرب تلك الضرائب التي تجبها إسرائيل من العاملين الفلسطينيين في اقتصادها.

وفي المحصلة، قال التقرير إن سياسات الاحتلال الإسرائيلي أدت إلى تدمير القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني، وسلبته الأرض والمياه وموارد طبيعية أخرى، وتفتيت السوق المحلية وفصلها عن الأسواق العالمية، وحصار مشدد على قطاع غزة منذ 2007، وتوسيع المستوطنات، وبناء الجدار الفاصل وإغلاق الضفة الغربية وعزل القدس الشرقية.

الاستثمار الدولي والدين الخارجي

أشارت النتائج الأولية بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن صافي وضع الاستثمار الدولي لفلسطين ارتفع عام 2016 (الأصول الخارجية - الخصوم الأجنبية) إذ بلغ 1.289 مليار دولار أمريكي مقارنة بحوالي 899 مليون دولار بزيادة بنسبة بلغت 43.4 في المائة.

وبلغ إجمالي أرصدة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني المستثمرة في الخارج 6,138 مليون دولار في عام 2016 مقارنة مع 5,855 مليون دولار عام 2015، بنسبة ارتفاع 4.8 في المائة، شكل الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج منها حوالي 445 مليون دولار بنسبة 7.2 في المائة، واستثمارات الحافظة في الخارج حوالي 1110 مليون دولار بنسبة 18.1 في المائة، والاستثمارات الأخرى في الخارج حوالي 4270 مليون دولار 69.6 في المائة والأصول الاحتياطية حوالي 331 مليون دولار بنسبة 5.4 في المائة.

كما انخفضت أرصدة الخصوم الأجنبية على فلسطين أرصدة غير المقيمين المستثمرة في فلسطين عام 2016 إلى حوالي 4,849 مليون دولار مقارنة بحوالي 4,956 مليون دولار أمريكي 2015 بنسبة انخفاض 2.2 في المائة، شكل الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين 53.4 في المائة منها، واستثمارات الحافظة الأجنبية في فلسطين 13.6 في المائة، والاستثمارات الأخرى الأجنبية في فلسطين 33.1 في المائة، وعلى مستوى القطاع.

وقد بلغ إجمالي رصيد الدين الخارجي على فلسطين عام 2016 إلى حوالي 1,044 مليون دولار مقارنة بحوالي 1,071 مليون دولار أمريكي في عام 2015 بنسبة انخفاض 2.5، كما بلغ إجمالي الدين الداخلي القائم 1,440 مليون دولار مقارنة مع 1,467 مليون دولار عام 2015 بانخفاض نسبته 1.8 في المائة الأمر الذي يضع تحديات صعبة أمام الإقتصاد الفلسطيني.

القطاع المصرفي

حقق القطاع المصرفي نمواً في عام 2016، حيث ارتفعت قيمة الموجودات والمطلوبات إلى نحو 14.2 مليار دولار، مقابل 12.6 مليار دولار عام 2015، وهو ما يمثل نمواً قدره 12.6 في المائة.

صعدت أرباح القطاع المصرفي الفلسطيني، بنسبة 12.3 في المائة عام 2016، لتبلغ 149 مليون دولار أمريكي مقارنة مع أرباح بلغت 133 مليون دولار في عام 2015، حيث يعمل 15 مصرفاً محلياً ووافداً، موزعة على 6 مصارف محلية، و9 بنوك وافدة (8 بنوك أردنية وبنك مصري واحد).

كما حققت الودائع لدى الجهاز المصرفي الفلسطيني نمواً بلغ 10.3 في المائة خلال العام 2016 في المائة مقارنة بـ 8.1 في المائة عام 2015، لتبلغ قيمتها نحو 10.3 مليار دولار عام 2016 مقابل 9.3 مليار دولار عام 2015. كذلك حققت التسهيلات الائتمانية نمواً بلغ 17.2 في المائة عام 2016 لترتفع قيمتها من نحو 5.8 مليار دولار عام 2015 إلى نحو 6.8 مليار دولار في عام 2016.

تعتبر التسهيلات الائتمانية المباشرة المكون الأهم في جانب الموجودات، والتي لا تزال تحقق معدلات نمو أعلى بكثير من نمو الناتج المحلي الإجمالي. وأيضاً ارتفعت قيمة التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص من نحو 4.3 مليار دولار في عام 2015، لتصل إلى نحو 5.4 مليار دولار أي بزيادة بنسبة 23.9 في المائة في عام 2016.

